إسرائيل تخاطر بفقدان نفوذها في رسم مستقبل غزة

بواسطة نعومي نيومان (/ar/experts/nwmy-nywman)

٢٣ نوفمبر ٢٠٢٦
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/israel-risks-losing-influence-over-gazas-future)

عن المؤلفين



نعومي نيومان (/ar/experts/nwmy-nywman)

نعومي نيومان عملت كزميلة زائرة في معهد واشنطن خلال الفترة 2023–2025، حيث ركزت على الشؤون الفلسطينية.

تحليل موجز

في مواجهة مجلس سلام يزداد حزما، تحتاج إسرائيل إلى استراتيجية أكثر واقعية ومبادرة لإنهاء سيطرة حماس على غزة، توازن فيها بين متطلباتها الأمنية وجهود فورية للبدء في بناء هياكل حكم بديلة وتخفيف الأزمة الإنسانية.

تشير التصريحات الأخيرة لـ"مجلس السلام" بقيادة الولايات المتحدة إلى نهج أكثر حزما في تنفيذ خطة الرئيس ترامب لقطاع غزة، سواء أرادت إسرائيل المضي فيها أم لا. فقد انتقد ممثلو المجلس نهج القدس في غزة من قبل، لكن تصريحاتهم الأخيرة ذهبت أبعد، إذ ربطت إسرائيل صراحة بتأخير التنفيذ وطالبت بهامش عملي أوسع للمجلس. وجاء تقرير المجلس إلى مجلس الأمن الدولي في 17 تشرين الثاني/نوفمبر ليكرس هذا الاتجاه، إذ سلط الضوء على التردد الإسرائيلي في مسائل رئيسية، منها السماح لـ"اللجنة الوطنية لإدارة غزة" ببدء عملها على الأرض، وتسهيل تدريب الشرطة الفلسطينية ونشرها (https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tdryb-alshrtt-almghrbyt-mdkhl-lksr-aljmwd-fy-ghzt)، والمضي في نشر "قوة الاستقرار الدولية".

ويعكس هذا الانتقاد المتزايد إحباط المجلس من بطء التقدم في تنفيذ خطة ترامب. ورغم أن رفض حماس الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح لا يزال عقبة رئيسية، فإن التحفظات الإسرائيلية على المضي في ترتيبات الحكم والأمن البديلة قبل نزع السلاح الكامل زادت الجمود تعقيدا إلى حد بعيد. وترى واشنطن أن استمرار التأخير سيضعف مصداقية مبادرة رئاسية كبرى، وسيعقد جهود حشد الشركاء العرب للمساهمة في إعادة الإعمار والترتيبات الأمنية. ولذلك لا يمكن لإسرائيل أن تفترض أن الدعم الأمريكي لمطالبها الأمنية يعني تسامحا بلا حدود مع تأخير المكونات المدنية في الخطة. فالضغوط تتزايد لإظهار تقدم ملموس في الحكم وإعادة الإعمار والترتيبات الإنسانية، وإن لم يتحقق ذلك فمن المرجح أن تعمق حماس نفوذها في الشؤون المدنية، ما يزيد عرقلة المرحلة الانتقالية.

ماذا يقول المجلس؟

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد أول عاصفة شتوية كبيرة في غزة، حذر مجلس السلام من حالة طوارئ إنسانية، ودعا إلى توفير مزيد من الملاجئ المؤقتة ومواد البناء والمعدات اللازمة لإصلاح البنية التحتية الحيوية، وانتقد إسرائيل لعدم وفائها بالتزاماتها بموجب "البروتوكول الإنساني لشرم الشيخ"، وهو الإطار الذي أرساه اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ورأى المجلس أن التأخير الإسرائيلي لم يفاقم الأوضاع الإنسانية (https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljmwd-ykhym-ly-alazmt-alansanyt-fy-ghzt) فحسب، بل أرجأ أيضا عملية نزع سلاح حماس ونقل سلطة الحكم إلى اللجنة الوطنية. وفي الوقت نفسه

حث البيان حماس على الوفاء بالتزاماتها، مع ان الحركة استغلت ازمة الطقس بدهاء عبر حملة إعلامية تحمل إسرائيل مسؤولية المعاناة.

وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن ضربت إسرائيل مستشفى في خان يونس كان مسلحون يتخذونه غطاء لأنشطتهم، أصدر المجلس بيانا آخر غير مألوف. فمع إدانته استخدام حماس البنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية، أبدى قلقه من سقوط ضحايا مدنيين، ودعا الطرفين إلى احترام التزاماتهما، وطالب مجددا بالصلاحيات والهامش العملي اللازمين للتنفيذ، بما في ذلك ترتيبات لمنشآت طبية آمنة ومنزوعة السلاح وخطوات أخرى.

وقد تعكس النبرة الأشد للمجلس استعدادا أمريكيا متزايدا لممارسة الضغط بعد الانتخابات الإسرائيلية. ففي وقت سابق من هذا الشهر اتصل الرئيس ترامب برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وأفيد بأنه أبلغه **(https://www.axios.com/2026/11/08/trump-netanyahu-implement-gaza-peace-plan)** أنه ينتظر تقدما في تنفيذ خطة غزة بعد أن أرجأ هذا الملف خلال الحملة الانتخابية.

كما قد تفسر فجوة التمويل الدولي إلحاح المجلس المتزايد. ففي وقت سابق من هذا العام تعهد المانحون بنحو 17 مليار دولار لمجلس السلام من أجل تعافي غزة وإعادة إعمارها، بمعزل عن نداءات أصغر أطلقتها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. لكن لم يتاح حتى الآن سوى نحو 280 مليون دولار من هذه الأموال للأنشطة التحضيرية. وفي 23 أيلول/سبتمبر أعلن **(https://www.longwarjournal.org/archives/2026/09/board-of-peace-unveils-gaza-recovery-plan-israel-reports-18-ceasefire-violations-sept-15-29.php)** المجلس برنامج تعاف بقيمة 2.45 مليار دولار يضم ستة وستين مشروعا، غير أن تنفيذه تعثر بسبب فجوة التمويل ضمن أسباب أخرى.

من جهتها، رفضت إسرائيل انتقادات المجلس، وأكدت التزامها بخطة ترامب لغزة، وأشارت إلى أن حماس لا تزال تحول المواد الإنسانية لأغراض عسكرية، وجددت إصرارها على نزع سلاح غزة قبل البدء بإعادة الإعمار. لكن الفجوة بين الأولويات الأمنية الإسرائيلية وأجندة التنفيذ لدى مجلس السلام باتت أوضح فأوضح.

الجمود يخدم حماس ويزيد الضغط على إسرائيل

مع تركز الاهتمام الدولي على الأوضاع الإنسانية ونزع السلاح، واصلت حماس جهودها لترسيخ سيطرتها على الشؤون المدنية ومنع أي سلطة حكم بديلة من تثبيت أقدامها. وبحسب محادثات أجرتها الكاتبة مع مصادر فلسطينية، أصدرت حماس مؤخرا تعليمات لعشرات من موظفي السلطة الفلسطينية الذين استأنفوا بعض مهامهم في غزة بوقف أي نشاط لا ينسق معها. وشمل ذلك موظفين يعملون مع منظمات دولية، إذ يبدو أن حماس عطلت مشروعا مشتركا بين وزارة الأشغال العامة في السلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء مجمعات سكنية للنازحين، بل صادرت معدات مخصصة للمشروع. وتفيد التقارير أيضا بأن الحركة حاولت ثني الجهات المحلية عن التعاون مع اللجنة الوطنية لإدارة غزة.

والواقع أن خسائر حماس العسكرية والميدانية الفادحة يجب ألا تحجب الهيمنة التي احتفظت بها داخل غزة في ظل تأخر تنفيذ خطة الانتقال. فقد تقلصت سيطرتها الميدانية إلى أقل من 40 في المئة من القطاع، وتشظت قدرتها على الحكم تدريجيا، ولا سيما في الشمال والجنوب. لكن الحركة بعيدة عن الزوال، إذ تكيفت بالاعتماد على شبكات إدارية واقتصادية وأمنية لا مركزية تؤثر بها في الحياة المدنية، وتتحكم في الموارد الرئيسية، وتجبي الإيرادات، وتفرض سلطتها بشكل غير رسمي. وبدلا من ترك هذا الوضع يتفاقم، سيكون من الأجدى استغلال ضعف الحركة عسكريا وتنظيميا فرصة لكسر قبضتها على الشؤون المدنية من خلال إنشاء مؤسسات بديلة ذات مصداقية.

ويتطلب ذلك التصدي للمرونة التكتيكية التي أظهرتها حماس في الميدان السياسي. ففي 30 تموز/يوليو انضمت الحركة إلى فصائل فلسطينية أخرى في قبول خارطة الطريق ذات النقاط الخمس عشرة **(https://boardofpeace.org/gaza-roadmap)** التي وضعها مجلس السلام، والتي تنص على نقل السلطة إلى اللجنة الوطنية وعلى نزع السلاح على مراحل تخضع للتحقق الدولي. وبمجرد التوقيع على الاتفاق بات بمقدور حماس أن تقدم نفسها طرفا مستعدا للمضي في الخطة، في حين ترددت إسرائيل في التنفيذ خشية أن تتيح الترتيبات المقترحة للحركة الاحتفاظ بقدرات عسكرية كبيرة. وتستند هذه المخاوف إلى تجارب سابقة حولت فيها حماس مواد إعادة الإعمار وتحايلت على آليات رقابة ضعيفة.

لكن إصرار إسرائيل على نزع السلاح الكامل قبل أن تبدأ المؤسسات المدنية البديلة عملها قد يطيل عمر هياكل السيطرة التي تسعى إلى القضاء عليها. ولذلك ينبغي النظر إلى إعادة الإعمار الخاضعة للرقابة والنقل التدريجي للسلطة المدنية لا باعتبارهما نتيجة لنزع السلاح فحسب، بل أيضا أداتين تساعدان في تفكيك حماس عبر تقليص اعتماد السكان عليها.

على إسرائيل أن تأخذ زمام المبادرة

يفرض تزايد حزم مجلس السلام على إسرائيل أن تعيد النظر في أهدافها وفي سبل تحقيقها. ولا يعني ذلك أن تتخلى عن مطالبتها بنزع سلاح حماس وتخليها عن السيطرة على غزة، لكن على القدس أن تتبنى استراتيجية أكثر واقعية ومبادرة لبلوغ هذا الهدف، توازن بين

المتطلبات الامنية وخطوات فورية وتدريجية لتعزيز هياكل الحكم البديلة وتخفيف الازمة الإنسانية **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljmwd-ykhym-ly-alazmt-alansanyt-fy-ghzt)** .

أولا، ينبغي لإسرائيل أن تستخدم أطر التنسيق والتحقق القائمة للتوصل إلى اتفاق مع واشنطن ومجلس السلام على معايير تنفيذ واضحة، تميز بين الخطوات التي يمكن البدء بها فورا وتلك التي ينبغي أن تنتظر تقدما موثقا في نزع السلاح. ومن شأن هذه الترتيبات أن تجنب إسرائيل مزيدا من اللوم على تعطيل التنفيذ، وأن تحفظ لها في الوقت نفسه نفوذها في القرارات الأمنية الحاسمة المتعلقة بنشر السلطات البديلة ووحدات قوة الاستقرار الدولية.

ثانيا، ينبغي لإسرائيل أن تتجاوز موافقتها الأولية على منطقة تجريبية محدودة لنزع السلاح، وأن تسهل نهجا أوسع تحت عنوان "رفح أولا". ويعني ذلك الاتفاق سريعا على ترتيبات أمنية تتيح للجنة الوطنية لإدارة غزة، برئاسة علي شعث، بدء عملها في رفح بالتوازي مع نشر تدريجي لقوة الاستقرار الدولية ووحدات الشرطة الفلسطينية المدربة حديثا **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tdryb-alshrtt-almghrbyt-mdkhl-lksr-aljmwd-fy-ghzt)** . كما ينبغي لها الموافقة على الترتيبات اللازمة لتدريب مزيد من عناصر الشرطة في مصر. وبعد ذلك يمكن إطلاق مشاريع إعادة الإعمار الأولى ونقل المسؤولية عن الخدمات العامة في هذه المنطقة من دون انتظار نزع السلاح الكامل في أنحاء غزة، على أن يتوسع النموذج تدريجيا كلما سمحت الظروف الأمنية. وفي السياق نفسه، ينبغي لإسرائيل أن تسهل انتقال سكان مدنيين خضعوا للتدقيق إلى مناطق خارج سيطرة حماس، بما يقلص اعتمادهم على الحركة ويعزز هياكل الحكم البديلة.

ثالثا، ينبغي لإسرائيل أن توسع نفاذ المساعدات الإنسانية الملحة مع الإبقاء على الضمانات التي تمنع تحويل الإمدادات والمواد لأغراض عسكرية. وكما ورد في مقال سابق من "المرصد السياسي" **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljmwd-ykhym-ly-alazmt-alansanyt-fy-ghzt)** ، لا ينبغي أن يكون توفير الملاجئ المؤقتة والمعدات الطبية ولوازم المياه والصرف الصحي الأساسية مشروطا بنزع السلاح الكامل، حتى لو ظلت بعض مواد البناء الأكثر حساسية خاضعة لرقابة صارمة.

وأخيرا، ينبغي لأعضاء مجلس السلام، ولا سيما مصر وقطر وتركيا، زيادة الضغط على حماس للوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح والكف عن عرقلة المبادرات المدنية. فالضغط على إسرائيل وحدها لن ينهي الجمود ما دامت حماس تمنع أي سلطة أخرى من تثبيت وجودها.

وفي الوقت نفسه، على القدس ألا تسمح للخلافات حول التنفيذ بأن تعرقل خطة ترامب، التي تخدم المصالح الإسرائيلية إلى حد بعيد، إذ تطرح بديلا من حكم حماس وتضع إطارا أمنيا لمستقبل غزة. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تعد إسرائيل تزايد حزم المجلس فرصة لتحقيق أهدافها في غزة. فالمبادرة ستمكن القدس من رسم الترتيبات الناشئة وإضعاف سيطرة حماس تدريجيا، أما الاستمرار في النهج الحالي فقد يقلص نفوذها في القرارات السياسية والأمنية التي ستحدد مستقبل غزة. ❖

موصى به



تحليل موجز

قضية المتفجرات في لبنان تكشف العوائق القضائية أمام نزع سلاح "حزب الله"

٢٣ نوفمبر ٢٠٢٦

◆

حنين غدار

(ar/policy-analysis/qdyt-almtfjrat-fy-lbnan-tkshf-alwayq-alqdayyt-amam-nz-slah-hzb-allh/)



ARTICLES & TESTIMONY

In Calling Israel’s Occupation Unlawful, UK’s Miliband Is in a Class by Himself

٢٠٢٦/١١/٢٢

◆

Robert Satloff

(/policy-analysis/calling-israels-occupation-unlawful-uks-miliband-class-himself)



BRIEF ANALYSIS

In Reforming Lebanon’s Economy, Don’t Let the Perfect Be the Enemy of the Good

٢٠٢٦/١١/٢٠

◆

David Schenker

(/policy-analysis/reforming-lebanons-economy-dont-let-perfect-be-enemy-good)

TOPICS

عملية السلام **(/ar/policy-analysis/mlyt-alslam)**

المناطق والبلدان

إسرائيل **(/ar/policy-analysis/asrayyl)** الفلسطينيون **(/ar/policy-analysis/alflstynywn)**